

ميثاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين

اعلان تأكيد

حق الشعب الفلسطيني بالعودة والتعويض

نحن الفلسطينيون الموقعون أدناه

لقد تم طرد شعبنا الفلسطيني من دياره في فلسطين عام 1948 على يد القوات العسكرية الصهيونية والإسرائيلية واجبر على النزوح من 531 مدينة وقرية ، وصادرت إسرائيل أراضيه التي تبلغ 92٪ من مساحتها الحالية . إن الشعب الفلسطيني تعرض خلال 64 عاماً من التشريد إلى ويلات الحرب والاضطهاد وإنكار الهوية الوطنية والتمييز العنصري و"التنظيف العرقي" وعانياً نفسياً ومادياً ، وكان ضحية لعملية منظمة ومدببة ومدعومة من الخارج لاقتلاعه من وطنه واستبداله بمهاجرين من جميع أنحاء العالم وفق أكثر القوانين ظلماً وعنصرية وهو قانون العودة الإسرائيلي ، كما أن هذا الشعب لا يزال يمثل حتى اليوم أكبر عدد من اللاجئين والمهجّرين في العالم وأقدمهم في الشتات إذ يبلغ عددهم حوالي 6 ملايين تمثل ثلثي الشعب الفلسطيني بأكمله .

وبما أنه لم يتمكن حتى الآن من تحقيق حقه الطبيعي في العودة إلى وطنه وتعويضه عن خسائره رغم الإجماع الدولي المنقطع النظير والمتمثل في مئات القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . لذلك فإننا نؤكد ما يلي :

إن حق اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حق أساس من حقوق الإنسان، أكد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية ، والميثاق الدولي لإزالة كل أشكال التمييز العنصري، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمواثيق الأوروبية والأفريقية والأمريكية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أن حق اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين في العودة على ديارهم حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن، وهو حق أكدته الأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948 وأعادت تأكيده 130 مرة منذ عام 1948 وحتى اليوم .

كما أن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة وعدم زوالها بالاحتلال أو استبدال السيادة ، وهو الحق الذي طبق على اليهود الأوروبيين الذين استعادوا أملاكهم التي صودرت أثناء الحرب العالمية الثانية دون الرجوع إلى قرار دولي محدد

كما أن حق العودة حق شخصي في أصله لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل عنه أو التنازل عنه لأي سبب في أي اتفاق أو معاهدة، وهو حق جماعي أيضاً.

كما أن حق العودة لا ينتقص أو يتآثر بإقامة دولة فلسطينية بأي شكل .

وبموجب كل ما سبق فإننا نعلن عدم قبولنا لكل ما يتمخض عن أي مفاوضات أو تنازل عن أي جزء من حق اللاجئين والمهجّرين والنازحين بالعودة إلى أراضيهم وأملاكهم التي طردوا منها منذ عام 1948 ، وتعويضهم . ولا نقبل التعويض بديلاً عن حق العودة . كما أننا نطالب

بالتعويض المناسب عن المعاناة النفسية والأضرار المادية وجرائم الحرب التي لحقت باللاجئين خلال 51 عاماً استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة والسوابق القانونية .

ونحن إذ نوقع أدناه أفراداً من سائر فئات الشعب الفلسطيني ومنا اللاجئون الذين يعيش 29٪ منهم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والباقي خارجها ، لنتوجه إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والمواطنين الشرفاء والمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة وحكومات العالم ، خصوصاً الدول التي كان لها دور في مأساة الشعب الفلسطيني، أن يدعموا بكل الوسائل الممكنة حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بالإضافة إلى التعويض . إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يسود دون تنفيذ حق العودة لأكبر وأهم وأقدم قضية للاجئين في العالم .